كما اذا مات صبي او هو تنظير لان فرض الكلام في فرقة الحياة
مرحومي من النكاح المراد من امكان الاجتماع او لفوق اربع سنين
من الفرقة اذ هذا محله في مجهول البقا اما اذ تحققنا البقا بان اخبر بالحمل
معصوم ولم يوجد وضع ولا ولي فانه ينسب له وتنقضي عدتها به كما قاله
سم وقال انه حق ان شاء الله تعالى اج لكن لو ادعت انقضاء عدتها بما لم ينقض
لو كانت رجعية وادعت في الغيبة على الوارث ان الزوج جدد فراشها
برجعتها او وطئها بشبهة وانها ولدته على الفراش المجدد وامكن ذلك
انقضت عدتها بوضعه وان لم يثبت ما ادعته لعدم البينة مع امكان الوارث
وحلفه على نفي العلم لوجود الاحتمال كما لمغني با للفات انتهت عبارته
وفيها وضوح عن عبارة الخ اذ امات في خط المعرف ماتت بالحاق الفعل
تا التانيث والصواب اسقاطها كما في شم الروض مرحومي ويمكن ان توجه
نسخة المولف بانه كما يجيء عليها ماتت فمات الجنين بسبب موتها فتامل
وعبارة اج ويمكن توجيه الثانية على بعد بان ماتت بالجناية عليها فمات
الولد ومع فان كانت الجناية عمدا وتوفرت الشروط اقتص منه ووجبت دية
للمولد والا فدية فان لها وللمولد فليتامل والظم تعلق قوله بالجناية بمات
ولكن قلت هي اصرادمي ولو اختلف الزوجان فقالت كان السقط الذي
وصفته مما تنقضي به العدة وانكر الزوج وضاع السقط فالقول قولها بيمينها
لانها مامونة في العدة ثم المنوفي الصغير والظم ان موتهما ومراده
به قوله اولا تنقضي واستفيتنا بالبنا للمفعول ه فعدتها ثلاثة قروء
اي وان اختلفت وتطاول ما بينهما وكذا لو كانت حاملا من زنا اذ حمل الزنا
لا حرمة له لان بعض الطهر وان قل اذا ولدا لهم نفره قد لا كان ابلغ
في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وسواجامعها في ذلك الطهر او لا
وان لم يكن سنيا وانما امر ابن عمر بالطلاق في الطهر اذا لم يمسها ليبين انه
السنة من الطلاق لا العدة لان مقصودها البراءة وهي حاصلة بطهر بان الحيض
بعد الطهر وان وجد المس فتعين ان يكون القيد لاجل السنة في الطلاق
وصورة المسئلة اذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فان انطفت عقب
لحزه اتفاقا او قال انت طالق اخر طهرك لم يقتد به على الصحيح الاصح ه

م ر

م ر في شم لمقدمة ح ط البغدادي بناء على ان الطهر اكما عبارة متن المنهج والقرء
طهر بين دمين او دم بنفاس صورته ان تكون حاملا من الزنا ثم
تطلق وهي حامل منه ثم تضع فله تنقضي العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب
العدة ثم انها حملت من الزنا ايضا ووضعته فالطهر بينهما يعد قرءا ثم تعتد
بعد ذلك بقرءين اخرين زي وعدة منجزة بثلاثة اشهر في الحال اي
بان طلقت اول شهر كان علق الطلاق به كذا في المنهج قال في شم اما لو طلقت
في اثنائه فان بقي منه اكثر من خمسة عشر يوما حسب قرءا لاشتماله على
طهر له محالة فتكمل العدة بعده شهرين هلاليين وان بقي منه خمسة عشر
فاقل لم يحسب قرءا لاحتمال انه حيض فتعتد بعد ثلاثة اشهر هلالية
وقوله في الحال اي لا بعد الياس صغيرة المراد بها ما لم تحض وان كانت
كبيرة في السن من حرة اكذا في شم المنهج بالحاق المهملة فراده بغيرها
الامة وفي خط المولف من عدة قال المرحومي وهو سبق قلم بلا شبهة وفي كثير
من النسخ منهن بعني من انقطع حيضها لعارض اولا لعلة تعرف وقوله
وغيرها وهي من لم يسبق لها حيض اصلا وهو مشكل لما تقدم في كلامه من ان
من انقطع حيضها لعارض اولا لعلة تعرف بتصرجي تحيض فتعتد بالاقراء
او حتى تبلغ سن الياس فتعتد بالاشهر فكيف يتصور انها تعتد بالاشهر
فيطرقها الحيض فيها فتامل آيسة اي بلغت سن الياس سواء سبق
لها حيض ام لا قال علي الفزي كذلك اي من حرة او غيرها فان حاضت
بعدها اي بعد الاشهر الاولى هي التي لم تحض المشار اليها سابقا بقوله من لم
تحض او الثانية هي الآيسة المشار اليها بقوله سابقا او حاضت آيسة
ومن قوله كآيسة تنبيه اليتمي بنفسه وكان الصواب حذفه فتامل واقصاه
اثنان وستون سنة معتمد فان عتقت في عدة رجعية ولذلك قال الخطيب
البغدادي في مقدمته وعتقها في عدة الرجعية يحولها كحرة اصلية
اما لو عتقت مع الامة كان علق طلقها وعتقها بمثل واحد فتعتد بعدة حرة
قطعا م ر في عدة بينونة اي او وفاة م ر والباقي اكثر من خمسة عشر
صوابه والباقي ستة عشر فاكثر لان الضابط ما يسع حيضا وطهرا فتامل
لو طلق زوجته حرة كانت او امة والحاصل انه ان عاشرها بغير وطي كخلوة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)